

موضوع البحث

تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد

العالمي و المصري

## بيانات الطالب

اسم الطالب	يحيي محمد عبد الهادي محمد
القسم	اداب تاريخ
الفرقة	الرابعة
البريد الالكتروني	Yehia0114422@gmail.com
الرقم القومي	29908092104355

## عناصر البحث

اولا: مقدمه.

ثانيا: الاقتصاد العالمي و المصري:

قبل فيروس كورونا.

بعد فيروس كورونا.

ثالثا: تأثير فيروس كورونا علي كلا من:

الصناعه الغذائيه.

التجاره الخارجيه.

البترول و الذهب.

رابعا: سيناريوهات تأثير فيروس كورونا علي الاقتصاد:

السيناريو الاسواء.

السيناريو الجيد.

خامسا: الاحترازات الواجب اتخاذها و تنفيذها لتقليل انتشار فيروس كورونا.

سادسا: الخاتمه.

سابعا: مراجع البحث.

## المقدمه:

يعد فيروس كورونا المستجد (COVID-19) هو اسوء أزمه مرت علي العالم منذ الحرب العالميه الثانيه . و قد اعلنته منظمه الصحة العالميه علي انه جائحه بسبب انتشاره الواسع و السريع علي مستوي العالم اجمع حيث تسبب حتي الان في اصابه اكثر من اربعة ملايين شخص و وفاه اكثر من 280 الف شخص في جميع انحاء العالم. كما ان له تأثيرات غير مسبوقة علي الاقتصاد العالمي بكل قطاعاته. و في اطار التعامل مع هذه الجائحه و محاولة احتوائها؛ تركزت الدوله علي تحقيق هدفين اساسين هما؛ ابطاء سرعه الانتشار و زياده جاهزيه النظم الصحيه لمواجهة تفاقم الازمه. وبالتالي اتخذت الدول العديد من الاجراءات لمنع انتشار هذا الفيروس و الحد من تبعاته علي الاقتصاد العالمي بكل قطاعاته و من هذه الاجراءات سياسات التباعد الاجتماعي من اجل الحد من انتشار الفيروس و التي تشمل عمليات عده مثل اغلا المدارس و قيود السفر و غيرها؛ الاستخدام الفعال لمعدات الحمايه الشخصيه؛ الاختبار و التتبع ؛ و زياده قدره الرعايه الصحيه من اجل تجنب اي نتائج كارثيه بينظم الصحيه الوطنيه و تقليل الخسائر في الارواح. و قد كان لهذه الاجراءات اثار كبيره علي الاسواق العالميه ؛ حيث حدث اضطرابات في سلاسل الامداد العالميه لكثير من القطاعات المنتجه و التي يعتمد النمو الاقتصادي بأكمله في الاساس علي استمراريتها و سيولتها في الحياه اليوميه.

## الاقتصاد العالمي و المصري قبل الكورونا:

منذ عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة. فتصاعدُ التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتشديد أوضاع الائتمان المطلوب في الصين، والضغوط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع حدوث تباطؤ في النمو لدى 70% من الاقتصاد العالمي في عام 2019. وقد تراجع النمو العالمي إلى 3,6% في 2018 ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019. ويأتي التعديل الخافض لتوقعات النمو بواقع 0,2 نقطة مئوية لعام 2019 مقارنة بتوقعات يناير الماضي ليشمل نطاقا واسعا أيضا. وهو يعكس التعديلات السالبة المتعلقة بعدة اقتصادات كبرى، بما في ذلك منطقة اليورو، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا. وبعد هذه البداية الضعيفة، من المتوقع أن ينتعش النمو في النصف الثاني من 2019، بدعم من التيسير الكبير للسياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى والذي أمكن تحقيقه بفضل غياب الضغوط التضخمية رغم النمو الذي يقترب من المعدل الممكن. فقد تحول كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا إلى موقف نقدي أكثر تيسيرا. وعززت الصين إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية. وعلاوة على ذلك، هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ظهور بوادر في الأفق تشير إلى اتفاق تجاري وشيك. وساعدت هذه الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في الحد من ضيق الأوضاع المالية بدرجات متفاوتة بين البلدان. وشهدت الأسواق الصاعدة استئناف تدفقات الحافظة، وتراجع

تكاليف القروض السيادية، وارتفاع عملاتها أمام الدولار الأمريكي. وبينما كان تحسن الأوضاع في الأسواق المالية سريعاً، فإن التحسن يسير بوتيرة بطيئة في الاقتصاد الصيني. ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي والاستثمار ضعيفة حتى الآن في كثير من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، كما أن التجارة العالمية لم تتعاف بعد. ومع التحسن المرتقب في النصف الثاني من 2019، يُتوقع عودة النمو الاقتصادي العالمي إلى معدل 3,6% في عام 2020. غير أن هذا التعافي محفوف بالمخاطر ويعتمد على حدوث انتعاش في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يُتوقع أن يرتفع النمو من 4,4% في 2019 إلى 4,8% في 2020. وعلى وجه التحديد، يتوقف هذا التعافي على انتعاش النمو في الأرجنتين وتركيا وحدث بعض التحسن في مجموعة من الاقتصادات النامية الأخرى الواقعة تحت ضغوط، ومن ثم فهو محاط بقدر كبير من عدم اليقين. وفي الاقتصادات المتقدمة، سيشهد النمو تباطؤاً طفيفاً في 2020، بالرغم من التعافي الجزئي في منطقة اليورو، مع انحسار أثر إجراءات التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو في هذه المجموعة نحو مستواه الممكن المحدود نظراً لاتجاهات الشيوخة وانخفاض نمو الإنتاجية. وبعد عام 2020، كان يُتوقع استقرار النمو العالمي عند حوالي 3,5%، بدعم أساسي من النمو في الصين والهند وتزايد وزنيهما في الدخل العالمي. وسوف يستقر النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند مستوى 5%، وإن كان سيتسم بتباين ملحوظ، حيث تواصل آسيا الصاعدة نموها بمعدل أسرع من المناطق الأخرى. وهناك نمط مشابه في البلدان منخفضة الدخل، حيث ينمو بعضها بسرعة، وخاصة البلدان المستوردة للسلع الأولية، ويتأخر النمو في غيرها عن ركب العالم المتقدم على أساس نصيب الفرد فيما قبل الكورونا.

## الاقتصاد العالمي و المصري بعد الكورونا:

نرى أن استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد19) يمكن أن يسبب أزمة اقتصادية لشرق آسيا بأكملها، ويتسبب الفيروس أيضاً في خسائر عالمية، فقد تسبب تفشي الوباء في خسائر اقتصادية عالمية قدرت الـ 50 مليار دولار، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن الاقتصاد العالمي معرض لخسارة أكثر من 2 ترليون دولار. و انعكس انتشار الفيروس على النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، بل أن انتشار هذا الوباء أثر بالسلب على معنويات المستثمرين، وهو ما دفع الكثير منهم إلى التوجه نحو الأصول الآمنة على غرار الذهب، والتي ينظر إليها كملاذ آمن للتحوط في أوقات الأزمات. شهدت أسواق الأسهم والبضائع في الصين تراجعاً ملحوظاً منذ الإعلان عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) في الصين، كما امتد أثر هذا الفيروس إلى الأسواق الآسيوية والأمريكية، على حد سواء، إذ أدى انتشار الفيروس الي تقييد حركة السفر والتجارة بين البلدان، وزاد الإنفاق على العملية الاحترازية للحد من انتشاره. وفي سياق متصل، يقول كبير محلي الأسواق في أواندا، إدوارد مويبا، إن المخاوف باتت تتزايد من تأثير حظر السفر بشكل كبير على الاقتصاد، في حين أن البعض قلق من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1% أو حتى أكثر خلال الربع الأول من العام 2020. وقد تجاوزت خسارة الصين وحدها نحو الـ 20 مليار دولار خلال الأيام القليلة الماضية، خاصة وأن فترة حضانة المصاب لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19) أكبر بكثير من باقي الفيروسات الأخرى، إذ تبلغ حوالي 10 أيام، وهو ما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي يضغط على تمويل الصحة العامة مما يزيد من إضعاف قدرة العالم على منع أو احتواء تفشي الفيروس بعد ذل ك.

العديد من المراكز البحثية والمحليلين الاقتصاديين قرروا إعادة النظر في توقعاتهم لنمو الاقتصاد العالمي في 2020، وذلك بفعل الانتشار السريع للفيروس، وتتوقع مؤسسة أكسفورد للاقتصاد، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 4.0 نقطة % ليصل إلى 5.5%، بحلول العام 2020، وذلك نتيجة لتفشي الفيروس، كما تتوقع أيضاً تراجع نمو الاقتصاد العالمي بنحو 2.0%، ليصل إلى 1.2% في 2020، وبدوره توقع بنك جولدمان ساكس، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 4.0 نقطة مئوية ليصل إلى 5.5%، فيما توقع تراجع نمو الاقتصاد

الأمريكي بنحو 4.0 نقطة مئوية في الربع الأول من هذا العام. وتم إغلاق العديد من المصانع الصينية، إضافة الي تأثر العديد من الأسواق الناشئة وبالأخص الأسواق الآسيوية بشكل كبير

نتيجة لانتشار هذا الفيروس، ويوجد دراسة تحليلية تقول: أن الصدمة التي تتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 5.2%، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، داعية إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي. وإن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

قال ريتشارد كوزيلرايت رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد في مؤتمر صحفي التي عقد في في جنيف، إن ما يحدث للاقتصاد العالمي لم يكن يتوقعه أحد، لافتاً إلى أن انهيار سعر النفط أصبح العامل المساهم للشعور بالذعر وعدم الراحة، ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق، هذه الحركة تشير إلى عالم شديد القلق، وهذه الدرجة من القلق تتجاوز المخاوف الصحية وهي خطيرة ومثيرة للقلق، ولكن التداعيات الاقتصادية تتسبب بقلق كبير. أن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى، إلا أن الدراسة أكدت أن مزيجاً من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل من الوضع أكثر سوءاً.

فإننا نتحدث هذا العام عن خسائر تقدر بنحو 2 تريليون للاقتصاد العالمي، وفي دول مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها سوف تشهد تباطؤاً في النمو بين 7.0% و 9.0%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد. وتعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الآثار المترتبة على هذه الأزمة، ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، كل ذلك يعني أن مصدرّي السلع الأساسية معرضون للخطر بشكل خاص. إن الاعتقاد في سلامة الأسس الاقتصادية والاقتصاد العالمي الذي يصحح نفسه، أمران يعرقلان التفكير السياسي في الاقتصادات المتقدمة، وهذا الاعتقاد سيؤدي إلى إعاقة التدخلات السياسية الأكثر جرأة،

واللازمة لمنع تهديد أزمة أكثر خطورة، ويزيد من فرص أن تتسبب الصدمات المتكررة في أضرار اقتصادية خطيرة في المستقبل. ومن أجل تدارك هذه المخاوف، فإن يجب على الحكومات أن تنفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يحدث أضراراً أكبر من تلك



المتوقعة أن تحدث خلال هذا العام، أما في أوروبا التي شهدت دولها تراجعاً في الاقتصاد في أواخر 2019، فمن المتوقع أن يسود التراجع خلال الأشهر المقبلة.

### تأثير فيروس كورونا على الصناعات الغذائية:

حيث أبدى المصنعون تخوفهم من عدم انعكاس الأسعار العالمية على مخزونهم في ظل ضعف الطلب وصعوبة الحصول على كميات، لكنهم استبعدوا حدوث نقص في المخزون على المدى القصير مع إمكانية حدوثه حال امتدت الأزمة، وزادت مخاوف المستهلكين، ما يعزز النشاط الشرائي المفاجئ بما ينعكس على ندرة المعروض. وانخفضت أسعار زيوت النخيل في الشهور الـ 3 الأخيرة بقيمة 166 دولاراً للطن، لتهبط إلى 670 دولاراً، مقابل 718 دولاراً الأسبوع الماضي، و836 دولاراً بداية العام. كما هبطت أسعار زيوت الصويا بقيمة 206 دولارات للطن منذ بداية العام، لتهبط إلى 650 دولاراً، مقابل 673 دولاراً قبل أسبوع، ومقابل 820 دولاراً للطن بداية 2020. إنَّ انخفاض الأسعار العالمية ليس جيداً في كل المراحل، إذ تكون حركة المبيعات المحلية هي الحكم النهائي، وهي متراجعة كثيراً في الفترة الأخيرة، لقلة طلبات المستهلكين، ما كبد المصانع خسائر كبيرة في المشتريات بأسعار مرتفعة نهاية 2019. وتراجعت، أيضاً، أسعار الألبان الجافة، إلى أقل مستوى لها في عام، لتهبط إلى 2952 دولاراً للطن في الأسبوع الأول من مارس الحالي، مقابل 3317 دولاراً للطن في مارس من العام الماضي، إثر تعطل المستورد الأكبر عالمياً (الصين)؛ بسبب فيروس كورونا مع رفع المعروض.

### تأثير فيروس كورونا على تجارته الخارجية:

إن أزمة فيروس كورونا عطلت حركة التجارة العالمية، خاصة على مستوى توفير خامات التصنيع في أغلب القطاعات. وتكدس الحاويات معبئة في الموانئ، لكن بدون شحن، قلص من مخزونات المواد الخام لدى مصانع عدة في مصر، ما دفع البعض إلى اللجوء للشحن الجوي بدلاً من البحري، ولكن بتكاليف أعلى. ووفقاً لبيانات البنك المركزي، سجلت الواردات في مصر إلى 5.66 مليار دولار، بينها 7.17 مليار دولار من دول الاتحاد الأوروبي، و3.5 مليار دولار من دول أوروبية أخرى، و4.14 مليار دولار من دول آسيوية غير عربية، و8.12 مليار دولار من الدول العربية، 6 مليارات دولار من أوروبا الاتحادية.

### تأثير فيروس كورونا على البترول و الذهب:

انخفضت أسعار البترول عالمياً، وافتتح برميل خام برنت تداولات الأسبوع الحالي على انخفاض 30 %، عند 33 دولاراً للبرميل، في ظل مخاوف عالمية بشأن الطلب، وعدم توصل أوبك والمستقلين لاتفاق حول استمرار خفض الإنتاج، وزيادة حجمه، ودخول السعودية في حرب أسعار؛ رداً على رفض روسيا تقليص الإنتاج. و إنه في ظل عقود التحوط يمثل ذلك تكلفة إضافية على الدولة، وقد يكون ضمن معايير احتساب التكلفة على المستهلك، ما يحد من انخفاض البترول للمستهلكين والمصانع بالصورة المتوقعة، كما أنه يلقي بظلاله على أرباح شركات البترول وضرائبها بما في ذلك شركات الهيئة العامة للبترول، ويحد ذلك من معدلات نمو الاقتصاد المصري. وذكر أن أرباح مصر من منجم السكرى للذهب الذي تديره شركة سنتامين ستزيد مع ارتفاع أوقية الذهب العالمية، وكذلك صادراته، حتى لو تراجع الإنتاج عن المستهدف، مشيراً إلى أن ذلك يعجل باسترداد التكاليف، ورفع نسبة اقتسام الأرباح.

### سيناريوهات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد:

حيث أن السيناريو الأول؛ قائم على احتواء الفيروس بنهاية الربع الثاني من شهر يونيو 2020 واحتمالات حدوث هذا السيناريو 20% . و أن السيناريو الثاني؛ هو احتواء الأزمة في الربع الثالث بنهاية شهر سبتمبر واحتمالات هذا السيناريو 50%، أما السيناريو الثالث والأصعب فهو

احتواء الأزمة بنهاية العام في ديسمبر 2020 واحتمالات حدوث هذا السيناريو 30.3% و يتضح إن السيناريو الأول كان يفترض اقتصار انتشار الفيروس على الدول الآسيوية في فبراير الماضي، لكن انتشار الفيروس في 211 دولة يجعل السيناريو الأوقع هو انتهاء الأزمة في الربع الأخير من العام. و أن تعافى الاقتصاد من أزمة فيروس كورونا سيكون على شكل حرف U حيث سيحدث تباطؤ في القطاعات الاقتصادية على المستوى القومى ثم ستأخذ في التحسن والتعافى.

### الاحترازاات الواجب اتخاذها و تنفيذها لتقليل انتشار فيروس كورونا:

- هناك العديد من الاحترازاات و النصائح و منها:
- (1) تأجيل أو إلغاء السفر غير الضروري إلى المدن التي تأثرت بالوباء.
  - (2) اغسل يديك بانتظام بالماء والصابون أو المعقمات الكحولية لمدة 20 ثانية على الأقل سواء بعد السعال أو العطس أو قبل وبعد إعداد الطعام، وقبل الأكل وبعد استخدام دورات المياه، عند رعاية المرضى، بعد التعامل مع الحيوانات أو عندما تكون يديك متسختين.
  - (3) تجنب لمس العين أو الأنف أو الفم بيديك.
  - (4) عند السعال أو العطس قم بتغطية الفم والأنف بمنديل، أو استعمل باطن المرفق لمنع تطاير الرذاذ ثم تخلص من المنديل في سلة المهملات ثم اغسل يديك بالماء والصابون.
  - (5) إذا لم يكن لديك منديل احرص على استخدام الجزء العلوي من كمك وليس يديك.
  - (6) البقاء على مسافة كافية من الأشخاص الذين لديهم التهابات الجهاز التنفسي مثل الرشح والسعال وتجنب الاقتراب والمصافحة.
  - (7) تجنب ملامسة الحيوانات الضالة أو المريضة أو الميتة.
  - (8) تأكد من طهي الطعام جيداً وخاصة اللحوم والبيض وتجنب تناول الطعام النيء.

(9) إذا ظهرت عليك أعراض نزلة البرد أو الأنفلونزا استعمل الكمامة لتفادي إصابة الآخرين بالعدوى.

### الخاتمة:

اتضح مما سبق و ورد في هذا البحث ان فيروس كورونا ادي الي تأثيرات عميقه في جميع مجالات الحياه و قد ادي الي اصابات كثيره لدرجه المرعبه و اعداد وفيات ليست بالقليله لذلك لزاما علينا ان نتبع جميع الارشادات المطروحه لتفادي هذه الازمه بأقل الخسائر الممكنه لتعود الحياه الي كامل طبيعتها. فقد اصبح مواجهة هذا الفيروس ضروره حتميه لا يجب الاستهانه بها.

### مراجع البحث:

- 1- موقع منظمه الصحة العالمية.
- 2- موقع منظمه الصحة المصرية.
- 3- مواقع اخباريه مثل sky news.
- 4- مقالات خاصه باقتصاد العالم.